

إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث 2030 - 2015

آليات التنفيذ

النتيجة المتوقعة

«الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان»
(الفقرة 16)

- التركيز على مخاطر الكوارث بالإضافة إلى التركيز على الخسائر الناجمة عن الكوارث كما هو في إطار عمل هيوغو
- التركيز على سبل المعيشة والصحة والممتلكات المادية والثقافية، بالإضافة إلى الأرواح والممتلكات الاقتصادية والبيئية

الهدف

" منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة إقتصادية وإنشائية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز الاستعداد للاستجابة لها والتعافي منها، وتعزز الإستعداد للتصدي لها والتعافي منها ومن ثم تعزز القدرة على مواجهتها " (الفقرة 17)

- التركيز على منع نشوء مخاطر كوارث جديدة، والحد من المخاطر القائمة التي تعزز أيضاً القدرة على المجابهة
- الدعوة لأخذ مختلف التدابير لمنع حدوث الكوارث وزيادة التأهب والتعافي

زيادة

البلدان التي تمتلك إستراتيجية وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث

العدد في 2015 << العدد في 2020

التعاون الدولي المقدم للدول النامية

القيمة المقدرة في 2015 << القيمة المقدرة في 2030

توافر وإمكانية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المتعددة ومعلومات الحد من مخاطر الكوارث وتقييماتها

العدد في 2015 << العدد في 2030

خفض

الوفيات/

عدد سكان العالم

متوسط 2005-2015 << متوسط 2020-2030

الأشخاص المتضررين

عدد سكان العالم

متوسط 2005-2015 << متوسط 2020-2030

الخسائر الإقتصادية

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

النسبة في 2015 << النسبة في 2030

الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الحيوية وانقطاع الخدمات الأساسية

القيمة المقدرة في 2015 << القيمة المقدرة في 2030

المشاركة

- كافة فئات المجتمع
- جميع مؤسسات الدولة
- تمكين الحكومات المحلية

مسئولية الحد من مخاطر الكوارث

- على الدول المسؤولية الرئيسية
- مشاركة المسؤولية مع أصحاب المصلحة

النهج

- مراعاة حقوق الإنسان
- العلاقة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية
- الأخطار المتعددة والشاملة
- التعبير المحلي عن المخاطر
- إجراءات ما بعد الكوارث وإيجاد حلول
- للعوامل الكامنة لمخاطر الكوارث
- إعادة البناء بشكل أفضل

الشراكات

- التعاون الدولي
- والشراكات العالمية
- ضرورة دعم الدول النامية

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

يجب أن تبنى سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث على فهم مخاطر الكوارث بكل أبعاده ومن ضمنها قابلية التضرر، القدرة على المجابهة ما يتعرض له الأفراد والممتلكات و خصائص الأخطار والبيئة المحيط بها

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل

إدارة مخاطر الكوارث

إن إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والإقليمي و العالمي ذات أهمية كبيرة لإدارة وكفاءة فعالة لمخاطر الكوارث

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

لا بد من الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث لتعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات والبلدان وممتلكاتهم، وكذلك البيئة على مجابهة الكوارث

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث

بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي

وإعادة التأهيل والإعمار

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

- (أ) تشجيع جمع البيانات ذات الصلة والمعلومات ذات القيمة العملية وتحليلها وإدارتها واستخدامها. ثم كفاءة نشرها، مع مراعاة احتياجات مختلف فئات المستخدمين، حسب الاقتضاء؛
- (ب) تشجيع استخدام خطوط أساس وتعزيزها، وإجراء تقييم دوري لمخاطر الكوارث وقابلية التضرر بها ومدى التعرض لها وخصائص الأخطار المتسببة في نشوئها وآثارها المتعاقبة التي تلحق بالنظم الإيكولوجية على النطاقين الاجتماعي والمكاني ذوي الصلة، وفقا للظروف الوطنية؛
- (ج) إعداد معلومات عن مخاطر الكوارث خاصة بأماكن معينة، بما في ذلك وضع خرائط عن تلك المخاطر، حسب الاقتضاء، وتحديثها وتعميمها بصفة دورية على صانعي القرار والجمهور والمجتمعات المحتمل تعرضها للكوارث، وذلك في شكل مناسب من خلال استخدام ما ينطبق من تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

- (د) إجراء تقييم لجميع الخسائر الناجمة عن الكوارث وتسجيلها ونشرها وحصرها علنا بطريقة منهجية، وفهم آثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية والمتصلة بالتراث الثقافي، حسب الاقتضاء، ضمن معلومات عن التعرض لأخطار تخص حالات محددة وعن قابلية التضرر؛
- (هـ) إتاحة معلومات غير حساسة مبوبة حسب التعرض للأخطار، وقابلية التضرر، والمخاطر، والكوارث، والخسائر، بالمجان وميسرة للجميع، حسب الاقتضاء؛
- (و) تشجيع الحصول الآني على بيانات موثوقة، والاستفادة من المعلومات المستقاة من الفضاء وعلى الأرض، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية، وتسخير مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز أدوات القياس وتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

(ز) بناء المعارف لدى مسؤولي الحكومات على جميع المستويات ولدى المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمتطوعين، بالإضافة إلى القطاع الخاص، عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وبرامج التدريب والتعلم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك استخدام آليات التدريب والتعليم القائمة والتعلم من الأقران؛

(ح) تشجيع وتحسين الحوار والتعاون بين الأوساط العلمية والتقنية، وغيرها من الجهات المعنية وصانعي السياسات، من أجل تيسير ربط العلم بوضع السياسات من أجل صنع قرارات فعالة في مجال إدارة مخاطر الكوارث؛

(ط) ضمان الاستفادة من المعارف والممارسات التقليدية والمحلية ومعارف الشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، لتكميل المعارف العلمية في مجال تقييم مخاطر الكوارث ووضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتصلة بقطاعات محددة، من خلال نهج متعدد القطاعات ينبغي أن يكون متماشياً مع الخصائص المحلية

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

(ي) تعزيز القدرات العلمية والتقنية اللازمة للاستفادة من المعارف القائمة وتوطيدها، ووضع وتطبيق منهجيات ونماذج لتقدير مخاطر الكوارث وقابلية التضرر واحتمالات التعرض لجميع الأخطار؛

(ك) تشجيع الاستثمار في الابتكار وتطوير التكنولوجيا في مجال البحوث الطويلة الأجل التي تتصدى لأخطار متعددة والهادفة إلى إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وذلك بغية التصدي للثغرات والعوائق وترابط الظواهر وللتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية ومخاطر الكوارث؛

(ل) تشجيع إدماج التثقيف بمخاطر الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والاستعداد والتصدي لها والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية لجميع مراحل التعليم، بالإضافة إلى إدماجه في التعليم والتدريب المهنيين؛

الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث

- (م) تشجيع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز تثقيف الجمهور وتوعيته في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل مده بالمعلومات والمعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث، عن طريق الحملات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعبئة المجتمعية، مع مراعاة فئات محددة من الجمهور واحتياجاتها؛
- (ن) استخدام المعلومات المتعلقة بالمخاطر بجميع أبعادها، والتي تشمل قابلية تضرر الأشخاص والمجتمعات المحلية والبلدان والممتلكات من هذه المخاطر وقدرتهم على التصدي لها ومدى تعرضهم لها، بالإضافة إلى خصائص الأخطار، من أجل وضع وتنفيذ سياسات للحد من مخاطر الكوارث؛
- (س) تعزيز التعاون بين الناس على المستوى المحلي من أجل نشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، من خلال إشراك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث

(أ) تعميم وإدماج الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات؛ واستعراض - وتعزيز اتساق وزيادة تطوير - الأطر الوطنية والمحلية للقوانين والأنظمة والسياسات العامة، حسب الاقتضاء، التي توجّه القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، في القيام بالآتي: '1' معالجة مخاطر الكوارث في الخدمات والبنى التحتية التي يملكها القطاع العام أو يديرها أو ينظمها؛ '2' وتشجيع الأشخاص والأسر والمجتمعات والأعمال التجارية على اتخاذ إجراءات وتحفيزهم على ذلك، بالطريقة الملائمة؛ '3' وتعزيز الآليات والمبادرات ذات الصلة بشأن التوعية بمخاطر الكوارث، والتي يمكن أن تتضمن حوافز مالية، ومبادرات توعية عامة للناس والتدريب، والإلزام بالإبلاغ، وتدابير قانونية وإدارية؛ '4' وإنشاء أجهزة للتنسيق وهياكل تنظيمية؛

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث

(ب) اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تغطي فترات زمنية مختلفة وتستهدف منع نشوء مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة وتعزيز المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحة والبيئية، وتكون لها مستهدفات ومؤشرات وأطر زمنية؛

(ج) إجراء تقييم للقدرات الفنية والمالية والإدارية على إدارة مخاطر الكوارث للوقوف على قدرتها على التعامل مع المخاطر التي يتم تحديدها على الصعيدين المحلي والوطني؛

(د) تشجيع إنشاء الآليات والحوافز اللازمة لضمان ارتفاع مستوى الامتثال للأحكام المعززة للسلامة في القوانين والأنظمة القطاعية القائمة، بما في ذلك تلك التي تعالج استغلال الأراضي، والتخطيط الحضري، وقوانين البناء، وإدارة البيئة والموارد، والصحة، ومعايير السلامة، وتحديث هذه الآليات والحوافز، حيثما تقتضي الضرورة ذلك، من أجل ضمان التركيز الكافي على إدارة مخاطر الكوارث؛

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث

(هـ) إنشاء آليات لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية والمحلية وتقييمه دورياً والإبلاغ عنه علناً، وتعزيز تلك الآليات حسب الاقتضاء. وتعزيز التدقيق العام لتقارير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع المناقشات المؤسسية بشأن هذه التقارير، بما في ذلك من قبل البرلمانيين والمسؤولين المعنيين الآخرين؛

(و) إناطة أدوار ومهام واضحة، حسب الاقتضاء، بتمثلي المجتمع المحلي في مؤسسات وعمليات إدارة مخاطر الكوارث وفي عمليات صنع القرارات المتعلقة بإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال الأطر القانونية ذات الصلة، وإجراء مشاورات عامة ومجتمعية شاملة أثناء إعداد تلك القوانين والأنظمة لدعم تنفيذها؛

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث

(ز) إنشاء وتعزيز منتديات تنسيق حكومية تضم أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي، مثل المنابر الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، ومراكز اتصال وطنية معنية بتنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث. ومن الضروري أن توضع لهذه الآليات دعائم راسخة في الأطر المؤسسية الوطنية وأن تُسند إليها مسؤوليات وسلطات واضحة من أجل تحقيق أهداف منها تحديد مخاطر الكوارث القطاعية والمتعددة القطاعات، وبناء الوعي والمعارف بشأن مخاطر الكوارث من خلال تبادل ونشر المعلومات والبيانات غير الحساسة المتعلقة بمخاطر الكوارث، والإسهام في إعداد التقارير عن مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني وتنسيق هذه التقارير، وتنسيق حملات التوعية العامة بشأن مخاطر الكوارث، وتيسير ودعم التعاون المتعدد القطاعات على الصعيد المحلي (مثلا بين الحكومات المحلية)، والمساهمة في تحديد معالم خطط إدارة مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية وجميع السياسات ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث، والمساهمة في إعداد التقارير بشأنها.

الأولوية (2): تعزيز حوكمة المخاطر الكوارث من أجل

إدارة مخاطر الكوارث

(ح) تمكين السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، عبر الوسائل التنظيمية والمالية، من العمل والتنسيق مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي؛

(ط) تشجيع البرلمانيين على دعم تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث من خلال سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة ذات الصلة ووضع مخصصات في الميزانية؛

(ي) تشجيع إعداد معايير للجودة في مجال إدارة مخاطر الكوارث، مثل شهادات الاعتماد والجوائز، بمشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية، والمنظمات العلمية والأمم المتحدة؛

(ك) صياغة سياسات عامة، حيثما اقتضى الأمر، بهدف معالجة قضايا وقاية أو إعادة توطين سكان المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث، حيثما أمكن، دون إخلال بالقوانين والنظم القانونية الوطنية.

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

- (أ) تخصيص الموارد اللازمة على جميع مستويات الإدارة، بما فيها التمويل والخدمات اللوجستية، حسب الاقتضاء، لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط وقوانين وأنظمة للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات المعنية؛
- (ب) تعزيز آليات نقل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها، وتقاسم المخاطر واستبقائها وتوفير الحماية المالية، حسب الاقتضاء، لكل من الاستثمارات العامة والخاصة، وذلك من أجل الحد من الأثر المالي للكوارث على الحكومات والمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية؛
- (ج) توفير سبل التعزيز، حسب الاقتضاء، للاستثمارات العامة والخاصة في مشاريع التحصين ضد الكوارث، لا سيما من خلال: اتخاذ تدابير إنشائية وغير إنشائية ووظيفية للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها في المرافق الحيوية، ولا سيما المدارس والمستشفيات والبنى التحتية المادية؛ وتحسين بناء المرافق من البداية، بحيث يتم تصميمها وتشبيدها بشكل ملائم لتحمل الأخطار، بما في ذلك استخدام مبادئ

الأولوية (3): الإستثمار فى مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

(ج) توفير سبل التعزيز، حسب الاقتضاء، للاستثمارات العامة والخاصة فى مشاريع

التحصين ضد الكوارث، لا سيما من خلال: اتخاذ تدابير إنشائية وغير إنشائية ووظيفية للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها فى المرافق الحيوية، ولا سيما المدارس والمستشفيات والبنى التحتية المادية؛ وتحسين بناء المرافق من البداية، بحيث يتم تصميمها وتشبيدها بشكل ملائم لتحمل الأخطار، بما فى ذلك استخدام مبادئ التصميم العالمى وتوحيد المعايير الخاصة بمراد البناء؛ وإجراء تعديلات تحديثية على المرافق وإعادة تشبيدها؛ وتشجيع ثقافة الصيانة؛ ومراعاة تقييمات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنشائية والتكنولوجية والبيئية؛

(د) حماية أو دعم حماية المؤسسات الثقافية والمتاحف وما شابهها والمواقع الأخرى

ذات الفائدة التاريخية والثقافية والتراثية والدينية؛

(هـ) تعزيز قدرة أماكن العمل على مواجهة مخاطر الكوارث باتخاذ تدابير إنشائية

وغير إنشائية؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

- (و) تشجيع جعل تقييمات مخاطر الكوارث جزءاً من عملية وضع وتنفيذ سياسات استخدامات الأراضي، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتقييم تدهور الأراضي، والسكن غير النظامي وغير الدائم، واستخدام مبادئ توجيهية وأدوات متابعة مُعدّة في ضوء التغيرات الديمغرافية والبيئية المتوقعة؛
- (ز) التشجيع على دمج عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها في عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال والأنهار والمناطق الساحلية المنبسطة التي تغمرها الفيضانات، والأراضي الجافة، والأراضي الرطبة، وجميع المناطق الأخرى المعرضة للجفاف والفيضانات، بوسائل تشمل تحديد المناطق الآمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

(ح) التشجيع على تنقيح ما هو قائم أو استحداث الجديد من قوانين وقواعد البناء وممارسات إعادة التأهيل والإعمار على المستوى الوطني أو المحلي، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أكثر قابلية للتطبيق في السياق المحلي، لا سيما في المستوطنات البشرية غير النظامية والهامشية، وتعزيز القدرة على تطبيق هذه القوانين واستقصائها وإنفاذها من خلال نهج ملائم، بهدف تعزيز إنشاء البنى المقاومة للكوارث؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

(ط) تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية على مواجهة الكوارث، بوسائل تشمل دمج إدارة مخاطر الكوارث في الرعاية الصحية الأولية والثانوية ومن المستوى الثالث، وخاصة على المستوى المحلي؛ وتنمية قدرة العاملين في مجال الصحة على فهم مخاطر الكوارث وتطبيق وتنفيذ نُهج الحد من مخاطر الكوارث في العمل الصحي؛ وتشجيع وتعزيز القدرات التدريبية في مجال طب الكوارث؛ ودعم وتدريب الأطقم الصحية المجتمعية على نُهج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الصحية، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، وكذلك في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) لمنظمة الصحة العالمية؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

(ي) تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات وآليات لشبكات الأمان الاجتماعية شاملتين للجميع، عن طريق المشاركة المجتمعية وغيرها، مع تكامل هذه السياسات والآليات مع برامج لتعزيز سبل العيش وإتاحة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما يشمل صحة الأم والوليد والطفل، والصحة الجنسية والإنجابية، والأمن الغذائي والتغذية، والإسكان والتعليم، بهدف القضاء على الفقر، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد انتهاء الكوارث وتمكين ومعاونة الأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم جراء الكوارث؛

(ك) ينبغي إشراك الأشخاص الذين يعانون من أمراض تهدد حياتهم وأمراض مزمنة، نظراً لاحتياجاتهم الخاصة، في إعداد السياسات والخطط الرامية لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، بما في ذلك تمكينهم من الحصول على الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

- (ل) تشجيع اعتماد سياسات وبرامج لمعالجة نزوح السكان إثر الكوارث لتعزيز منعة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المضيفة، وفقاً للقوانين والظروف الوطنية؛
- (م) التشجيع، حسب الاقتضاء، على دمج اعتبارات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث في الصكوك المالية والضريبية؛
- (ن) تعزيز استخدام وإدارة النظم الإيكولوجية بشكل مستدام وتنفيذ نهج متكاملة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية تشمل مسألة الحد من مخاطر الكوارث؛
- (س) زيادة قدرة الأعمال التجارية على مواجهة الكوارث وحماية سبل العيش والأصول الإنتاجية في جميع حلقات سلاسل التوريد، وضمان استمرارية الخدمات ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال التجارية؛
- (ع) تعزيز حماية سبل العيش ووسائل الإنتاج، بما في ذلك الماشية وحيوانات الجرّ أو الحمل والأدوات والبذور؛

الأولوية (3): الإستثمار في مجال الحد من مخاطر

الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

(ف) تعزيز ودمج نهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة، بالنظر إلى شدة الاعتماد في كثير من الأحيان على السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي.

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

(أ) إعداد أو مراجعة السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتأهب للكوارث والطوارئ وتحديثها بصورة دورية، وذلك بمشاركة المؤسسات ذات الصلة، مع مراعاة سيناريوهات تغير المناخ وأثرها على مخاطر الكوارث، وتيسير مشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية، حسب الاقتضاء؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

(ب) الاستثمار في نظم التنبؤ والإنذار المبكر التي تغطي أخطارا وقطاعات متعددة ويشكل الناس محورها، وفي آليات الاتصال في حالات الطوارئ والمتعلقة بمخاطر الكوارث، والتكنولوجيات الاجتماعية، ونظم الاتصالات السلوكية واللاسلكية لرصد الأخطار، وتطويرها وتعهدتها وتعزيزها. ووضع نظم من هذا القبيل بتوخي مسار قائم على المشاركة. وتصميم هذه النظم وفق احتياجات المستعملين، بما في ذلك وفق الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، وخصوصاً تلك المتعلقة بنوع الجنس. والتشجيع على استعمال معدات ومرافق بسيطة ومنخفضة التكلفة للإنذار المبكر وتوسيع نطاق قنوات بث المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

- (ج) تعزيز منعة البنى التحتية الحيوية الجديدة والقائمة، بما في ذلك البنى التحتية للمياه والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمرافق التعليمية والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية، من أجل ضمان أن تبقى آمنة وفعالة ومؤدية لوظائفها أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها بهدف توفير الخدمات المنقذة للأرواح والأساسية؛
- (د) إنشاء مراكز مجتمعية للنهوض بالوعي العام وتخزين المواد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنقاذ والإغاثة؛
- (هـ) اعتماد سياسات وإجراءات عامة تدعم دور عمال الخدمة العامة لاستحداث أو تعزيز آليات التنسيق والتمويل وإجراءات المساعدة الغوثية، والتخطيط والإعداد لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار بعد وقوع الكوارث؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

- (و) تدريب القوى العاملة الموجودة والمتطوعين الحاليين على التصدي للكوارث وتعزيز القدرات التقنية واللوجستية لكفالة الاستجابة بشكل أفضل في حالات الطوارئ؛
- (ز) ضمان استمرارية العمليات والتخطيط، بما في ذلك التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث؛
- (ح) التشجيع على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، بما في ذلك تمرينات الإجلاء في حالات الطوارئ والتدريب واستحداث نظم للدعم حسب المنطقة، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك توفير إمكانية اللجوء إلى المأوى الآمنة والحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

(ط) تشجيع تعاون مؤسسات متنوعة وسلطات متعددة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية والأعمال التجارية المتضررة، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمكلفة لعملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث، وذلك بتنسيق من السلطات الوطنية؛

(ي) تشجيع إدراج إدارة مخاطر الكوارث في عمليتي التعافي وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث، وتيسير الصلة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، واغتنام الفرص أثناء مرحلة التعافي لتطوير قدرات كفيلة بالحد من مخاطر الكوارث على المدى القصير والمتوسط والطويل، بوسائل منها وضع تدابير من قبيل تخطيط استخدام الأراضي وتحسين المواصفات القياسية للإنشاءات، وتبادل الخبرات والمعارف والاستعراضات والدروس المستخلصة بعد وقوع الكوارث، وإدماج إعادة البناء بعد وقوع الكوارث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق المتضررة. وينبغي أن ينطبق هذا الأمر أيضا على الملاجئ المؤقتة للنازحين بسبب الكوارث؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

- (ك) وضع إرشادات للاستعداد لإعادة البناء بعد وقوع الكوارث، من قبيل ما يتعلق
منها بتخطيط استخدام الأراضي وتحسين المواصفات القياسية للإنشاءات، بوسائل
تشمل التعلم من برامج التعافي وإعادة البناء خلال العقد المنقضي منذ اعتماد إطار عمل
هيوغو، وتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستخلصة؛
- (ل) النظر في نقل المرافق والبنى التحتية العامة إلى مناطق خارج نطاق المخاطر،
حيثما أمكن، خلال عملية إعادة البناء بعد وقوع الكوارث، بالتشاور مع السكان
المعنيين، حسب الاقتضاء؛
- (م) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إجلاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق
المعرضة للكوارث؛

الأولوية (4): تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

(ن) إنشاء آلية لتسجيل الحالات وقاعدة بيانات للوفيات الناجمة عن الكوارث من أجل تحسين الوقاية من الاعتلال والوفاة؛

(س) تعزيز خطط التعافي من أجل توفير الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية لجميع السكان المحتاجين؛

(ع) مراجعة القوانين والإجراءات الوطنية بشأن التعاون الدولي وتعزيزها، حسب الاقتضاء، استناداً إلى المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني.

شكراً

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR

www.unisdr.org – www.preventionweb.net